مستقبل الدولة الفلسطينية بين حل الدولة الواحدة وحل الدولتين "دراسة استشرافية"

The Future of the Palestinian State Between the One-State Solution and the Two-State Solution

"An Exploratory Study"

خالد خليل أحمد الشيخ عبد الله
أستاذ مساعد/ الكلية العربية للعلوم التطبيقية/ فلسطين

Khaled Khalil Ahmad Al-Shaikh Abdalla
Assistant Professor\ Arab College of Applied Sciences\ Palestine
khalidkh75@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 5/ 1/ 2021م، **تاريخ القبول:** 13/ 3/ 2021م.
E-ISSN: 2616-9843
P-ISSN: 2616-9835

Received: 5/ 1/ 2021, **Accepted:** 13/ 3/ 2021.
DOI: 10.33977/0507-000-057-007
https: //journals.qou.edu/index.php/jrresstudy

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة السيناريوهات المستقبلية للدولة الفلسطينية، وقد قدمت الدراسة تحليلاً للإجابة على هذا السؤال من خلال استشراف سيناريوهين، وهما: سيناريو حل الدولة الواحدة "ثنائية القومية"، وسيناريو حل الدولتين، واستخدمت الدراسة كلاً من المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، وهدفت الدراسة إلى استشراف مستقبل الدولة الفلسطينية، والتعرف على سيناريو حل الدولة الواحدة "ثنائية القومية"، وتوضيح الفرق بين الدولة الفلسطينية الديمقراطية والدولة ثنائية القومية، وتقديم قراءة علمية لخيار حل الدولتين، وخلصت الدراسة إلى أنَّ خيار الدولة الواحدة "ثنائية القومية" سيواجه معارضة من أغلبية الإسرائيليين والفلسطينيين، فمن الصعب تصور أنْ يعيشوا في دولة واحدة، فالثقة بين الطرفين منعدمة، ولا رغبة لديهما بمشاركة المصير الواحد، وقد تثبت النزاعات الانفصالية عند الطرفين قوتها عند حصول أي أزمة سياسية؛ مما سيؤدي في النهاية إلى الانفصال، وأنَّ الحل يكمن في خيار حل الدولتين، واستشرفت الدراسة سيناريو السير باتجاه عملية تسوية سياسية جديدة، من خلال عقد مؤتمر دولي للسّلام يكون أطرافه مرجعية لعملية التسوية النهائية للقضية الفلسطينية، في إطار زمني محدد ضمن سيناريو "حل الدولتين" على أساس قرارات الشرعية الدولية.

الكلمات المفتاحية:

الدولة الفلسطينية – حل الدولة الواحدة – حل الدولتين.

Abstract

The aim of this study was to identify the future scenarios for the Palestinian state and provide an analysis to answer this question by looking at two scenarios, namely: the One-State Solution "bi-national" scenario and the Two-State Solution scenario. The study used the historical and descriptive-analytical methods. The study aimed to look at the future of the Palestinian State and learn about the "bi-national" solution scenario, clarify the difference between a democratic Palestinian State and a bi-national State, and provide a scientific reading of the two-State option. The study concluded that the one-State "bi-national" option would face opposition from the majority of Israelis and Palestinians. It is difficult to imagine living in One State. There is no confidence between the parties, and they have no desire to participate. Separatist conflicts may prove to the parties strong when a political crisis occurs. This will eventually lead to separation, and the solution lies in the two-state solution option. The study looked forward at the scenario of moving to a new political settlement process, through the convening of an international peace conference with the parties as to the reference point for a final settlement of Palestinian issue, within a specific time frame within a "Two-State solution" scenario on the basis of the resolutions of international legitimacy.

***keywords**: Palestinian State, the one-state solution, the two-state solution.*

المقدمة

قبل الحرب العالمية الأولى لم يكن لفلسطين كيان سياسي، بل كانت جزءًا من الدولة العثمانية، إلى أنْ رسِّمت حدود الانتداب البريطاني على فلسطين، وبعدها احتلت إسرائيل (78%) من أرض فلسطين عام 1948م.

ساهمت مصر بعد النكبة بتشكيل كيان فلسطيني يعبر عن إرادة الشعب الفلسطيني، ويمكِّنه من تحرير أرضه وتقرير مصيره ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م، قبل احتلال إسرائيل لباقي الأراضي الفلسطينية "الضفة الغربية وقطاع غزة" عام 1967م.

عملت منظمة التحرير على إبراز الكيان الفلسطيني من خلال اتفاقية أوسلو الموقعة بين المنظمة وإسرائيل، في 13 ايلول/ سبتمبر عام 1993م، وقد قامت على إثر هذه الاتفاقية السلطة الوطنية الفلسطينية على الأرض الفلسطينية، وذلك لأول مرة، سعياً منها لإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م؛ إلّا أنَّ مستقبل هذه الدولة يتوقف على طبيعة التطورات الجارية في الساحة الداخلية والخارجية التي تحيط بالقضية الفلسطينية؛ وخاصة التعنت الإسرائيلي الذي يحول دون تنفيذ الاتفاقيات الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينية.

تتناول هذه الدراسة موضوعها من خلال استشراف مستقبل الدولة الفلسطينية ضمن أحد السيناريوهات التي تستشرفهما الدراسة، وهما: سيناريو حل الدولة الواحدة "ثنائية القومية"، وسيناريو حل الدولتين.

مشكلة الدراسة

عملت اتفاقية أوسلو الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي عام 1993م على قيام السلطة الوطنية الفلسطينية على الأرض الفلسطينية، مما عمل على انتقال النظام السياسي الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية من خارج فلسطين، إلى داخل فلسطين عبر السلطة الوطنية الفلسطينية، وكان من المفترض أنْ تتم المفاوضات النهائية في 4 أيار/ مايو عام 1999م، للتفاوض حول التسوية السياسية النهائية للقضية الفلسطينية، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1967م، ولكن الممارسات الإسرائيلية المتعنتة حول تلك المفاوضات حالت دون إقامة دولة فلسطينية ونظام سياسي فلسطيني كباقي الدول المستقلة ضمن نطاق حل الدولة ثنائية القومية أو حل الدولتين.

ومما سبق: يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي الآتي:

ما السيناريوهات المستقبلية المتوقعة للدولة الفلسطينية؟

وحاولت الدراسة الاجابة على هذا التساؤل الرئيسي من خلال

استشراف السيناريوهين، اللذين يتمثلان في السيناريو الأول وهو: سيناريو حل الدولة الواحدة "ثنائية القومية"، والسيناريو الثاني وهو: سيناريو حل الدولتين.

أهداف الدراسة

سعت الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف؛ وهي كالآتي:

1. استشراف مستقبل الدولة الفلسطينية.
2. التعرف على سيناريو حل الدولة الواحدة "ثنائية القومية".
3. توضيح الفرق بين الدولة الفلسطينية الديمقراطية والدولة ثنائية القومية.
4. معرفة ردود الفعل الإسرائيلية والفلسطينية لخيار حل الدولة الواحدة "ثنائية القومية".
5. بيان مدى تحقيق نجاح خيار الدولة الواحدة (ثنائية القومية).
6. تقديم قراءة علمية لخيار حل الدولتين.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في الجوانب الآتية:

1. تكمن أهمية الدراسة أولاً في الموضوع الذي تعرَّض له الباحث بالدراسة، من حيث ملامسته لقضية حساسة ترتبط بمستقبل الدولة الفلسطينية.
2. لهذه الدراسة أهمية علمية وأكاديمية بحيث يتم الاستفادة منها، خاصة وأنَّ موضوع الدراسة مرتبط بمستقبل الدولة الفلسطينية.
3. رفد المكتبة العلمية بإضاءة بحثية هامة تتعلق بمستقبل القضية الفلسطينية.

منهجية الدراسة

راعى الباحث التكامل المنهجي واستخلاص النتائج، والاسترشاد بالأسس والقواعد العلمية للمنهجين اللذين استعان بهما الباحث في دراسته، إذاستندت الدراسة على منهجية مركبة تقوم على المزاوجة بين المنهج التاريخي، من خلال الأحداث والوقائع التاريخية التي تمت في الماضي، وبين المنهج الوصفي التحليلي، للوصول إلى النتائج التي تساعد في فهم الواقع وتحليله.

السيناريو الأول: حل الدولة الواحدة للهثنائية القوميةلله

يعرف حل الدولة الواحدة بأنَّه "تسوية للصراع على أساس إيجاد نظام سياسي واحد للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي وعلى كامل أرض فلسطين"، ويحمل هذا الطرح عموماً نموذجين مختلفين، يقوم النموذج الأول على أساس فكرة الدولة الفلسطينية الديمقراطية، فيما يقوم النموذج الثاني على أساس فكرة الدولة ثنائية القومية، في سياقات الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني خاصة، فإنَّ الكثير من المحددات كانت قد استنبطت من تجارب أخرى مطبقة حول العالم؛ كسويسرا وبلجيكا وجنوب أفريقيا.

ولتوضيح هذا السيناريو، سيتم عرض الفرق بين حل الدولة الفلسطينية الديمقراطية والدولة ثنائية القومية، وردود الفعل الإسرائيلية والفلسطينية لسيناريو حل الدولة الواحدة "ثنائية القومية"، وأخيراً مدى تحقيق نجاح هذا السيناريو.

♦ **أولاً: الدولة الفلسطينية الديمقراطية والدولة ثنائية القومية**

هناك ثلاثة مفاهيم ارتبطت بتطور الوعي الوطني الفلسطيني المتعلق بالدولة، وهي؛ الدولة، والنظام السياسي الفلسطيني، والدولة والشرعية الدولية ثم الدولة والشرعية السياسية، وقد كانت فكرة الدولة الفلسطينية تاريخياً فكرة غامضة وغير محددة المعالم في الفكر السياسي الفلسطيني، فمنذ انطلاقة حركة فتح، قبل وبعد دخولها منظمة التحرير الفلسطينية لم يكن هناك حديث عن دولة فلسطينية حتّى في الميثاق الوطني للمنظمة، إذ لم يوجد حديث عن دولة بل حديث عن تحرير فلسطيني، وكانت فكرةُ الدولة فكرةً مؤجلةً بعد تحقيق التحرير، وبعد ذلك أتت الخطوة التالية حين طُرحت حركة فتح فكرة الدولة الفلسطينية الديمقراطية العَلمانية وثبتت في مقررات المجلس الوطني الفلسطيني عام 1971م، وتمَّ حينها الحديث لأول مرة عن الدولة الفلسطينية العَلمانية التي يتعايش فيها اليهودي والمسلم والمسيحي، والتي رفضت ليست من قبل إسرائيل فقط بل رفضت من بعض القوى الفلسطينية ذات التوجهات القومية (عودة وأبو سيف، 2009: 27).

استطاع العربُ الفلسطينيون واليهود الإسرائيليون تغييرَ فكرهم، من خلال وصول جزء منهم إلى قناعة العيش في بلد واحد مشترك، خاصة وأنَّ الفلسطينيين، ومنذ إنشاء الحركة الصهيونية عام 1897م، وحتّى أوائل السبعينيات من القرن العشرين، كانوا ينادون بدولة ديمقراطية واحدة (Faris, 2013: 5).

حاول مؤيدو حل الدولة الواحدة معالجة المشكلة عن طريق تقديم بنيتين سياسيتين للدولة، تمثَّلت بالدولة الفلسطينية الديمقراطية العَلمانية، والدولة ثنائية القومية، وتقوم البنية القائمة عن الحل الأول (الدولة الفلسطينية الديمقراطية) بإعطاء الأولوية للحقوق الفردية على الحقوق الجماعية، وتترك قضية الحقوق الجماعية للترتيبات الدستورية المحددة، والتي تعمل على حمايتها.

أما الثانية (الدولة ثنائية القومية) فهي تقوم على دولة واحدة تشابه النموذج البلجيكي– السويسري، بحيث تقوم على نظام الدولة الفدرالية أو الكونفدرالية، والتي تعمل على حماية الثقافة والمؤسسات السياسية الفلسطينية والإسرائيلية، ومنحهم حق الحكم الذاتي المحلي ضمن دولة ديمقراطية ثنائية القومية، وهذا يعني ضمناً أنَّ كلاً من الجماعتين القوميتين سيكون لها حكومتها المحلية، وفرضها للضرائب المحلية، وقدرة التحكم بالشرطة المحلية، والتحدث بلغة واحدة، كما ستقوم هاتان المجموعتان بتشكيل حكومة تمثيلية فدرالية تعمل على إدارة السياسات الخارجية وسياسات الدفاع (فرسخ، 2015 : 3).

يختلف حل الدولة ثنائية القومية عن حل الدولة الفلسطينية الديمقراطية التي طرحتها حركة فتح عام 1968م إثر هزيمة عام 1967م (الحسيني، 2008: 36)، **لذا توضح الدراسة الفرق بينهما من خلال الآتي:**

- يقوم مفهوم "الدولة الفلسطينية الديمقراطية" على أساس نفي صيغة الدولة اليهودية عن إسرائيل، وعدم الاعتراف بوجود قومية إسرائيلية، وهي تعني اندماج اليهود والعرب في دولة واحدة تكون لجميع مواطنيها، بصرف النظر عن أي من الاختلافات التي تعود للدين أو العرق أو القومية، وهي تتأسس على أساس الفرد، ويُعتبرُ جميعُ أفرادها متساويين في الحقوق والواجبات، ومتساوين –أيضاً– أمام القانون، من خلال دولة تضمن المساواة والحرية الشخصية والاندماج الاجتماعي والثقافات المتعددة (الأستاذ، 2010: 123)، فهم جميع من يعيش اليوم فيها، مضافاً إليهم اللاجئون الفلسطينيون الذين من حقهم العودة إلى قُراهم ومُدنهم التي هجروا منها عام 1948م (حماد، 2011: 163).

فهذا الحل يدعو إلى إقامة دولة واحدة ديمقراطية عَلمانية، حدودها كامل فلسطين التاريخية، ويعتبر هذا الشكل من الدولة من أرقى أشكال النُظم السياسية للدول، مع التأكيد على المسألة الإنسانية بشأن اليهود في أرض فلسطين المحتلة؛ بهدف مواجهة الدعاية الإسرائيلية عن مصير يهود إسرائيل إنْ انتصر العرب عليها وأنهوا وجودها كدولة.

- في حين يقوم مفهوم "الدولة ثنائية القومية" على الإقرار ضمنياً بوجود جماعتين مختلفتين قومياً وإثنياً، يمكن أنْ تتعايشا معاً ولكن دون أنْ تكون هويتهما هي الحالية نفسها، بقدر ما سيكون هناك تأثير متبادل بين الهويتين دون أنْ يتخليا عن عناصرهما الأولى، بحيث تتبدل الهويتان في حقل اجتماعي جديد مرجعيته المواطنة والمساواة والاعتراف المتبادل، وهذا خيار ليس من السهولة تحقيقه (حسن، 2020)، لكن يبقى أحد السيناريوهات التي أخذ يطرحه بعض المثقفين والأكاديميين والمفكرين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وقد ظهرت مؤخراً أصوات تدعو إلى تبني مطلب الدولة ثنائية القومية؛ لتعذر حل الدولتين، وخصوصاً باستمرار إسرائيل في خلق حقائق على الأرض، واستمرار الاستيطان ومصادرة الأراضي (جقمان، 2005: 7)، إذ يدعو حل الدولة ثنائية القومية إلى إقامة دولة اتّحادية على جميع أراضي فلسطين التاريخية، على أساس المساواة السياسية التامة بين اليهود والفلسطينيين، يمارس كلٌ منهما تقرير المصير والحكم الذاتي الكاملين في معظم جوانب الحياة المجتمعية، وبعد تسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، يتم إقرار الهجرة المستقبلية لليهود والفلسطينيين على نحو مشترك وبالتساوي بين المجتمَعين القوميين، إذ يتم توزيع معظم الموارد، ومنها الأراضي، وفقاً لمبادئ النسبة والحاجة، ويتم تحويل الدولة إلى دولة لا مركزية جغرافياً، وتكون القدس عاصمة مفتوحة ومتصلة ومشتركة (يفتاحئيل، 2012: 377).

ويُعدُّ حل الدولة ثنائية القومية حلاً وسطياً بين الانفصال والاندماج، بعدما بات من الواضح صعوبة تحقيق الانفصال بين الطرفين من خلال رؤية حل الدولتين، ويمكن القول بأنَّ الفلسطينيين بقواهم الحالية غير قادرين على حسم المسألة وإلحاق الهزيمة بإسرائيل، كما لا يمكن لإسرائيل أنْ تبقى قوة احتلال للأبد، إضافة إلى أنَّ الواقع الديمغرافي المتداخل والمصالح الاقتصادية والتجارية وغيرها تفرض صيغة الدولة الواحدة بدلاً من الانفصال (الأستاذ، 2010: 122).

♦ **ثانياً: ردود الفعل الإسرائيلية والفلسطينية لخيار حل الدولة الواحدة "ثنائية القومية"**

اختفى حل الدولة الواحدة "ثنائية القومية" من الأجندة اليهودية الصهيونية، في إثر الانتصار الواضح والحاسم لنهج "ديفيد بن غوريون" الانفصالي، الخاص بدولة مستقلة لليهود، ثم ظهر حل الدولة الواحدة مجدداً بعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في ستينات القرن العشرين، وتبيَّن فيما بعد أنَّ منظمة التحرير الفلسطينية تخلت عن فكرة الدولة الواحدة لمصلحة حل الدولتين، وذلك في إعلان الاستقلال الفلسطيني عام 1988م، وبصورة أوضح في اتفاقية أوسلو، وعليه؛ فإنَّ الفلسطينيين أخذوا يتبنون فكرة الدولة الواحدة ثنائية القومية، وبهذا الاعتبار، فإنَّ هذه الفكرة تشبه اتفاقية أوسلو، إذ كونها تُمثل اعترافاً واضحاً من جانب الفلسطينيين بالوجه القومي للوجود اليهودي في فلسطين، إلّا أنَّها –وهنا الفارق بينها وبين اتفاقية أوسلو– ترفض حل الدولتين (زريق، 2011: 129).

شهدت الفترة التي أعقبت انتفاضة الأقصى عام 2000م، ظهوراً مجدداً لفكرة الدولة الواحدة في الجانب الإسرائيلي قادها مفكرون وكتّاب إسرائيليون مثل: "ميرون بن بنفينستي" و"حاييم هنغبي" الذين باتوا ينظرون للدولة الواحدة كبديل بدأ يفرض نفسه على الواقع الإسرائيلي الفلسطيني، وفي مقال مطول نشره "بنفينستي" في نهاية عام 2009م، عاد وأكّد على ضرورة تبني خيار الدولة الواحدة؛ لأنَّه الحل الأكثر واقعية لحل الصراع بين الجانبين، إلّا أنَّه بعد خطاب نتنياهو في جامعة بار إيلان وقَبوله بشكل مبدئي لحل الدولتين؛ بمعنى إعطاء سيادة فلسطينية على أجزاء من (أرض إسرائيل)، طرأت تحولات داخل اليمين الإسرائيلي الذي بدأت تيارات في داخله تتحدث عن الدولة ثنائية القومية، ولكن من خلال الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة، وتتلخص أفكار اليمين الإسرائيلي في ضم الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية، وإعطاء الجنسية والمواطنة الإسرائيلية للسكان الفلسطينيين في إطار الدولة اليهودية (أبو سيف ومصطفى، 2011: 58).

أما عضو الكنيست السابق "عزمي بشارة"، فيدعو إلى دولة ثنائية القومية، فهو يرى أنْ يشكل الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع فلسطينيي الداخل عام 1948م، كياناً سياسياً واحداً، ضمن كيان سياسي أكبر ثنائي القومية، فيه كيان سياسي يهودي وكيان سياسي عربي، يشكلان معاً كياناً يهودياً عربياً ذا برلمانين من جهة وبرلمان مشترك من جهة أخرى، ويضيف قائلاً: "أنا لا أتحدث هنا عن دولة ديمقراطية عَلمانية، وإنَّما عن دولة ثنائية القومية؛ أي: عن نظام شبه فيدرالي يقوم بين كيانين قوميين" (الخالدي، 1999: 12–10).

ويرتكز الاعتراض الإسرائيلي على فكرة الدولة ثنائية القومية على الرغبة في إبقاء إسرائيل دولة لكل اليهود في أي مكان من العالم، وليست دولة لجميع مواطنيها، أي أنَّ اليهود لهم وحدهم الحق في العودة لإسرائيل، في حين لا حقَّ للفلسطينيين في العودة؛ لأنَّ من شأن ذلك أنْ يهدد غلبة اليهود الديمغرافية (هلال، 2010: 294).

في حين يرى "عمرو موسى" بأنَّه: "ومع تراجع احتمالات

تحقيق حل الدولتين بدأت فكرة حل الدولة الواحدة تحظى بمزيد من الاهتمام، وذلك بفعل التغيرات الجغرافية؛ لأنَّ التغييرات الجغرافية والسكانية التي تجري في الأراضي المحتلة تجعل من الصعب إقامة دولة بالمعنى الحقيقي للكلمة، وإذا كانت المستوطنات قد انتشرت بالأراضي الفلسطينية، فأين سنقيم الدولة؟، وبالتالي؛ يتم تسويق السراب لنا لنصل في لحظة ما أنَّه لا فائدة وليس هناك دولة، إذن؛ أصبح الآن في تفكير الكثيرين أنَّه يجب دراسة بدائل لهذا الموضوع، وأول بديل هو حل الدولة الواحدة التي يكون فيها كل المواطنين على قدمِ المساواة" (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2008: 203).

وللمرة الأولى منذ عام 1988م، تناقش منظمة التحرير الفلسطينية إمكانية البحث عن خيارات بديلة، من ضمنها حل الدولة الواحدة، فقد قال "مصطفى البرغوثي" عضو المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية بأنَّ: "هذا السيناريو مطروح بقوة"، ويرى فلسطينيون أنَّ حل الدولة الواحدة الذي يتمتع فيه اليهود والفلسطينيون بحقوق متساوية، هو الشيء الوحيد الممكن، وسيكون للفلسطينيين سلطة سياسية تتناسب مع تعدادهم، وبالنظر إلى التزايد السكاني فلن يمرّ زمن طويل قبل أنْ يصبحوا هم الأغلبية؛ الأمر الذي سيؤدي إلى نهاية المشروع الصهيوني، لكن هذه النتيجة غير مقبولة من قبل اليمين الإسرائيلي، الذي يضغط من أجل ضم الأراضي التي توجد عليها مستوطنات يهودية في الضفة الغربية، بينما يتم إبقاء الفلسطينيين في الأراضي التي يعيشون فيها (بعد قيام إسرائيل بقتل حل الدولتين، 2018).

إنَّ جاذبية حل الدولة الواحدة، سواء كانت واحدة لشعبين أو دولة ديمقراطية عَلمانية مع شعار شخص واحد، صوت واحد، يحل الكثير من المشاكل؛ اللاجئين والقدس والجدار، والحدود والديمقراطية، والتعايش والمساواة في الحقوق؛ لأنَّه يقترح نماذج مختلفة عن حل الدولتين، والمخاطر أنَّ علاقات القوة ليست لصالح الدولة الفلسطينية، ما لم يعتبر مرحلة انتقالية لدولة ثنائية القومية، والصعوبة الرئيسية تكمن في حل الدولة الإسرائيلية باعتبارها الأيديولوجية الاحتلالية، وإصرارها على وضع تصور للدولة اليهودية بوصفها دولة يهودية، وليس الدين أو جانباً من جوانب الثقافة (هلال، 2010: 50–49).

♦ **ثالثاً: مدى تحقيق نجاح خيار الدولة الواحدة (ثنائية القومية)**

مما لا شكَّ فيه أنَّ بناء دولة ثنائية القومية في فلسطين يوفر لكل من الجماعتين القوميتين الفلسطينية والإسرائيلية، خصائصَ ومزايا لا تتوفر في حل الدولتين القائمة على كيانين سياسيين منفصلين (إسرائيل وفلسطين)، فالحل القائم على وجود دولتين منفصلتين هو حل متخبط، وغير مستقر تتجاذبه عوامل المد والجزر، ويقدِّم عرض دولة فلسطينية مستقلة للإسرائيليين حلاً لمَا يطلقون عليه الحاجات الأمنية، من خلال انفصالهم المادي عن الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومع ذلك؛ فإنَّ طول الحدود بين الدولتين في أي مشروع ستكون تكلفته كبيرة، ولا تشكل قيام دولة فلسطينية مستقلة استراتيجية معقولة للفلسطينيين؛ لأنَّ احتمال الحصول على دولة سيكون ذا تكلفة لهم، وتكون فائدتهم منها منخفضة جداً، ولا سيَّما بالنسبة إلى مَنْ يتطلع إلى مزايا دولة ثنائية القومية، باستثناء أولئك الذين يعتبرون أنَّ الاستقلال والسيادة يفوقان كل المزايا (الخالدي، 1999: 19–16).

وقد ينظر البعض إلى حل الدولة الواحدة على أنَّه حل وسطي توفيقي، بل وفيه ظلم للفلسطينيين؛ كونه من حيث النتيجة يساوي بين الفلسطينيين أصحاب الأرض، والإسرائيليين الذين احتلوها؛ أي: بين الضحية الجلاد، وربما يراه آخرون خطاباً متطرفاً؛ كونه يرفض ما يُجمع عليه العالم، ألا وهو حل الدولتين، ويتمسك بحق عودة جميع اللاجئين، فهو ليس خطاباً توفيقياً ما دام أنَّه يقوم على مبدأ استعادة الحقوق كاملة، كما أنَّه ليس متطرفاً؛ لأنَّه ينطلق من قراءة الواقع، ويسعى لتغييره بالوسائل المتاحة، ويمكن القول: أنَّ خيار الدولة الواحدة الديمقراطية هو الأكثر راديكالية، بالمقارنة مع الخيارات المطروحة على الساحة الفلسطينية، فإنَّ دعاة خيار الدولة الواحدة الديمقراطية أفراد أو هيئات، ربما يكونون اليوم وحيدين، الذين يمكن وصفهم بالراديكاليين الذين يهدفون للتغيير الجذري للواقع السياسي (حماد، 2011: 165–163).

في حين يرى "إيلان بابيه[1]" أنَّ الوصول إلى الدولة الواحدة الآن مجرد حلم، لكنه ينظر إليه على أنَّه حل عادل، وهو الحل الممكن؛ نظراً لوجود مجموعة من المستوطنات الإسرائيلية في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، وعدم استعداد أي حكومة إسرائيلية لسحب المستوطنين، وتزايد التركيبة السكانية من الفلسطينيين داخل إسرائيل، ويعتقد أنَّ أكثر المدافعين عن هذا الحل يميلون إلى تفضيل دولة فلسطينية ديمقراطية "عَلمانية"" لجميع مواطنيها.

وذكر "بابيه" بالتحديد بأنَّه لم يحن الوقت بعد للخوض في تفاصيل طبيعية الهيكل السياسي الذي من شأنه أنْ يحل محل الحل القائم على دولتين نموذجين من الدولة العَلمانية والدولة ثنائية القومية، التي من شأنها أنْ تتنافس في المناقشات النظرية، ومن المؤكد أنَّ أحد السبل للمضي قدماً هو مواصلة استقراء مفهوم الدولة الواحدة بوصفها الحل المعقول الوحيد الذي يمكن أنْ يَحُولَ دون الحرب الأهلية في إسرائيل، ومنح حقوق متساوية للأقلية الفلسطينية في إسرائيل، وتوفير حلول منصفة لحق العودة، ووضع مدينة القدس، والعديد من القضايا (بابيه، 2010: 79–78).

إنَّ جانباً من الزخم الدافع نحو حل الدولة الواحدة، وهو سياسي، يتمثل في الفشل المطبق لعملية أوسلو التي قامت إلى حد ما على حل الدولتين، وبما أنَّ اتفاقية أوسلو فشلت؛ فإنَّ الفشل قد أصاب حل الدولتين أيضاً.

لقد جعلت إسرائيل وسياستها التوسيعية حل الدولتين مستحيلاً من الناحية العملية، وتفيد أقوى الحجج التي يسوقها أنصار عملية أوسلو وحل الدولتين بأنَّ تلك العملية، تمثل ما كان ممكناً تحقيقه في ظل موازين القوى المختلفة بين الفلسطينيين وإسرائيل، وكان حلاً براغماتياً، بل الحل الوحيد والمعقول، لكن أنصار الدولة الواحدة يذهبون إلى القول أنَّه ما دام واضحاً أنَّ حل الحد الأدنى هذا ليس قابلاً للتحقيق، فلا بُدَّ من طرح حل آخر على الطاولة يتمثل بحل الدولة الواحدة (زريق، 2011: 131–129).

وعلى الرغم من عدم احتمال أنَّ توافق أي جماعة يهودية على حل الدولة ثنائية القومية على المدى القريب، نظراً لأنَّه يرقى إلى حد الخسارة الكبيرة للقوة، بمعنى نهاية السيادة اليهودية على الأرض

والموارد، ونظراً إلى أنَّ قيام دولة ثنائية القومية وديمقراطية لا يمكن أنْ يتم إلّا باتفاق الطرفين، فإنَّ المعارضة اليهودية الكاسحة ستجعل هذا القرار غير محتمل التحقيق (يفتاحئيل، 2012: 377– 378).

إنَّ فكرة حل الدولة الواحدة بدأت تبرز بالفعل، لكنها تبقى إلى الآن مجرد فكرة مشوهة أو خيالية التصور؛ فالدولة الواحدة التي ستنشأ لن تقوم على أساس قوميتين تتشاطران الأرض نفسها، على أساس تعاوني متساوٍ، لكنها ستكون بدلاً من ذلك دولة ينعم فيها البعض بالحريات والامتيازات الديمقراطية مع استمرارهم في القلق بشأن أمنهم، في حين يحرم الآخرون من الحرية والأمن على حد سواء، وبكلمات أخرى، إذا قامت دولة واحدة في المستقبل للإسرائيليين والفلسطينيين سوياً فإنَّها لن تقوم على التعايش المتساوي بل على علاقات تَتَّسم بالسيطرة من جهة، والمقاومة من جهة أخرى.

ومع تراجع مكانة حل الدولتين على أكثر من صعيد، يبدو أنَّ كلا الطرفين ينظران بصورة مختلفة إلى فكرة الدولة الواحدة، لكنَ هذا الحل لطالما كان يثير مشكلات لكلا الجانبين؛ فبالنسبة لإسرائيل فإنَّ استيعابها لأكثر من ثلاثة ملايين فلسطيني من الضفة الغربية، يعني إما التخلي عن الديمقراطية أو قبول نهاية إسرائيل، وأمّا بالنسبة للفلسطينيين، فهم غير مستعدين للعيش في ظل احتلال عسكري، فهم يرون حل الدولتين هو الأفضل، ولكن بدأت فكرة الدولة الواحدة ثنائية القومية تحظى بمزيد من الاهتمام، وكثيراً ما كان الاهتمام بمثل هذه الدولة هامشياً بفعل أثر الحركات القومية الإسرائيلية والفلسطينية الرافضة لمثل ذلك الطرح، في حين أيَّدَ العديد من المفكرين الفلسطينيين هذه الفكرة، لكن التوجه الإسرائيلي العام لا يزال يعتبرها بمنزلة الخطر الذي قد يستهدف جوهر المشروع الصهيوني، لذلك تجد الدراسة بأنه من الصعب تنفيذ سيناريو حل الدولة الواحدة ثنائية القومية.

السيناريو الثاني: حل الدولتين

ينظر لسيناريو حل الدولتين كصيغة حل للصراع الإسرائيلي– الفلسطيني، وهو يشكل البنية الأساسية لأي تسوية سياسية ممكنة، ويقدِّم حل الدولتين الاحتمال الواقعي المتوفر لتحقيق السّلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، إذ تعتبر رؤية حل الدولتين بإمكانها أنْ تمثل فرصة تاريخية للقضاء على واحدة من المظالم التي تغذي "التطرف" في المنطقة العربية (Berger, 2010: p.5).

فهو من شأنه إنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وينص هذا الحل على إنشاء دولتين، إحداهما إسرائيل وتقوم على أرض فلسطين المحتلة عام 1948، والأخرى فلسطين وتقوم على أراضي حدود الرابع من يونيو/ حزيران عام 1967م، والتي تضم مناطق الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، والتي تشكل (22%) من أراضي فلسطين التي قامت تحت الانتداب البريطاني عام 1922م.

فبعد أنْ بدأت بريطانيا بالتخلي عن انتدابها على فلسطين، رفعت الأمر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة التي قامت بإيفاد لجنة دولية لتقصي الحقائق إلى فلسطين في نيسان/ أبريل عام 1947م، والتي أقرَّت وبدعم من الولايات المتحدة في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1947م مبدأ حل الدولتين، الذي يدعو إلى قيام دولة عربية ودولة يهودية، على أرض فلسطين، وتكرَّس من خلال قرار الأمم المتحدة رقم (181) "قرار التقسيم".

نصَّ قرار التقسيم على تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين مع الحفاظ على اتحاد اقتصادي بينهما، كما نص القرار على تحويل القدس بضواحيها إلى وحدة إقليمية مستقلة ذات وضع دولي خاص.

خصصت بموجب قرار التقسيم للدولة اليهودية مساحة (14.1) ألف كيلومتر مربع والتي تمثل حوالي (55%) من أراضي فلسطين، بسكان عددهم (498) ألف يهودي و(497) ألف عربي، في حين خصص للدولة العربية (11.1) ألف كيلو متر مربع بحوالي (43%) من أراضي فلسطين، بسكان عددهم (725) ألف عربي و(10) آلاف يهودي، وخُصص للقدس وضواحيها مساحة (117) كيلومترا مربعاً بسكان عددهم (205) آلاف شخص، منهم (100) ألف يهودي (قرار تقسيم فلسطين ووضع القدس فيه، 2017).

استغلت الحركة الصهيونية صدور قرار التقسيم، وأعلنت قيام (دولة إسرائيل)، ثم قبلت الأمم المتحدة بهذا الإعلان، ووافقت على انضمام "إسرائيل" إلى الجمعية العامة بصفة "عضو دائم".

أما الفلسطينيون فلم يتقبلوا هذا الواقع، ورفضوا التعامل مع مقتضيات القرار بوصفه لم يكن عادلاً ومتوازناً، فأكثر من نصف الأرض مُنحت لليهود، الذين شكلوا حينها أقل من ثلث السكان، ويملكون أقل من (7%) من الأراضي، في حين حصلت أغلبية السكان العرب الذين يمتلكون أغلبية الأرض على أقل من نصف الأرض.

كان الرفض الفلسطيني للقرار طبيعياً لمقترح يسعى لخداعهم وتشريع سرقة أراضيهم ومدنهم وحقوقهم، فقد أعلنت حكومة عموم فلسطين بعد نكبة عام 1948م، أنَّ فلسطين بحدود الانتداب "دولة مستقلة"، ولكن لم تعترف الأمم المتحدة بالحكومة الفلسطينية، ولا بإعلانها، ثم قامت الأردن بضم الضفة الغربية إليها، في حين وضعت مصر قطاع غزة تحت إدارتها المدنية، وفي خطوة تُعدُّ استجابة فلسطينية لمبدأ حل الدولتين، أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية عام 1988م "استقلال فلسطين" على أساس القرار (181)، ومع ذلك لم يتمكن الفلسطينيون من ممارسة استقلالهم على أرضهم (مناع، 2009).

يقوم خيار حل الدولتين على أساس دولتين في فلسطين التاريخية تعيشان جنباً إلى جنب، وقد تمَّ إقراره في مجلس الأمن بما يعرف بقرار (242) بعد حرب 1967م وسيطرة الاحتلال الإسرائيلي على باقي أراضي فلسطين –الضفة الغربية وقطاع غزة– كما نادت به حركة فتح والمجلس الوطني الفلسطيني عام 1974م، كحل وبرنامج سياسي مرحلي، وعارضته بشدة الفصائل الفلسطينية وقتها (مخادمة، 1999: 341).

وأعادت طرحه الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس السابق "جورج بوش الابن" الذي جدد إطلاق مبدأ "حل الدولتين" في 10 تشرين الأول/ نوفمبر عام 2001م، وإعلان رؤيته الداعية إلى قيام دولة فلسطينية. وبالرغم من أنَّه حدد نحو ثلاث مرات، موعداً لقيام الدولة الفلسطينية، إلّا أنَّه فشل في تحقيق وعده الذي قطعه للفلسطينيين، وجدد الرئيس الأمريكي الأسبق "باراك أوباما"، وعد

سابقه بوش، في تبني "حل الدولتين" ودعم قيام دولة فلسطين إلى جانب "إسرائيل"، وحدد نهاية عام 2012م، وهو تاريخ انتهاء ولايته الأولى، موعداً لقيام الدولة الفلسطينية، ثم أعاد مراجعة الموعد وقدَّمه لغاية نهاية عام 2011م، ومع اختلاف الأسلوب، سار أوباما وفق سياسة سابقه، لجهة ازدواجية المعايير، إذ اقتصر وعد إدارته للفلسطينيين فقط بـ "مواصلة السعي"، وعدم نية إدارته "ممارسة الضغط" على أي من الأطراف؛ يقصد بذلك إسرائيل، كما لم تُبدِ إدارته أي التزام بترقية المؤسسات الفلسطينية بما يتناسب مع قيام دولة فلسطينية من المفترض أنْ يجري الإعلان عنها (مناع، 2009).

وقد أعلن الرئيس "محمود عباس" في خطابه في الأمم المتحدة، عندما قدَّم طلب انضمام دولة فلسطين إلى الأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر عام 2011م، حيث قال: "يشرفني باسم الشعب الفلسطيني أنَّ أقدِّم هذا الطلب من دولة فلسطين لانضمامها إلى الأمم المتحدة، يقدَّم طلب الانضمام هذا على أساس الحقوق الطبيعية والقانونية والتاريخية للشعب الفلسطيني، ويستند إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (181) الصادر في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1947م، وإعلان استقلال دولة فلسطين في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988م، واعتراف الجمعية العامة بهذا الإعلان في القرار (43/ 177) الصادر في 15 كانون الأول/ ديسمبر عام 1988م، وفي هذا الإطار تعلن دولة فلسطين التزامها العمل من أجل تحقيق حل عادل ودائم وشامل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، يعتمد على رؤية دولتين تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمان، التي وافق عليها مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة والأسرة الدولية، وكل القرارات ذات الصلة التي أصدرتها الأمم المتحدة" (مركز التخطيط الفلسطيني "أ"، 2011: 273).

وخلال مقابلة صحفية مع الرئيس "محمود عباس" في 16 نيسان/ أبريل عام 2012م، قال فيها: "إنَّ إسرائيل تجعل حل الدولتين غير ممكن من خلال الاستيطان، وهي تحاول بكل وسائلها أنْ تقضي عليه، ولكن بالنسبة لنا فإنَّ خيارنا الأول والأخير هو حل الدولتين، ونعتبر أنَّ الاستيطان غير شرعي وسيبقى غير شرعي، وبالنتيجة فإنَّه مهما فعلت إسرائيل سيبقى حل الدولتين قائماً، وكما قلت فإنَّ استيطانها يجب أنْ ينتهي" (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012: 1)

وقال "رامي الحمد الله" رئيس الوزراء الفلسطيني الأسبق: "إنَّ الاحتلال يعيق إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، ويغلق نافذة حل الدولتين وهناك ضرورة لتواصل التحركات السياسية لتحقيق السّلام في المنطقة، بما يتيح المجال أمام المضي قدماً في تعزيز عملية التنمية في فلسطين"، كما أكّد على ضرورة قيام المجتمع الدولي بدوره الكامل لتحقيق طموحات الشعب الفلسطيني، ودعمه من أجل إقامة دولة فلسطين المستقلة على حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م، وعاصمتها القدس الشرقية (الاحتلال يعيق تحقيق النمو الاقتصادي ويغلق نافذة حل الدولتين، 2013).

وقد وزّع "صائب عريقات" مسؤول ملف المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، الوثيقة التي أعدها من أجل الذهاب إلى الأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر عام 2011م؛ للاعتراف بالدولة الفلسطينية، جاء فيها: "إنَّ العالم أجمع يدرك اليوم أنَّ الحل الوحيد القابل للتطبيق هو حل الدولتين على حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م، وبالتالي؛ فإنَّ الاعتراف بدولة فلسطين على هذه الحدود، وبعاصمتها القدس الشرقية، يؤدي إلى الحفاظ على خيار حل الدولتين، خاصة وأنَّ الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو تستمر في سياسة الإملاءات وخلق الحقائق على هذه الأرض، والإجراءات أحادية الجانب؛ مما يسارع في تآكل خيار الدولتين، وأمام هذه السياسة الإسرائيلية؛ فإنَّ الاعتراف بدولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م، بات يشكل حماية لخيار الدولتين" (مركز التخطيط الفلسطيني "ب"، 2011: 258).

وفي هذا الصدد ذكر "فريدريك كلارك[2]" أنَّ الحل الأفضل لإسرائيل هو حل الدولتين، وإذا فشل هذا الحل، ستجد إسرائيل نفسها في مشكلة، إذ قال: "إذا فشل حل الدولتين ستنشأ دولة واحدة، وعندها كل العالم سيسأل، وسيطرح موضوع أي حقوق إنسان يحصل عليه الفلسطينيون؟، وهل توجد تفرقة على أساس عنصري؟، وهل يوجد السكان اليهود أكثر من السكان الفلسطينيين؟" (سوبرغ، 2015: 10).

في حين يرى "ناثان براون[3]" بأنَّ خيار حل الدولتين هو الأسهل سياسياً، وستبقى إمكانية حل إقامة الدولتين الخيار الأكثر جاذبية، ولكن تحقيقه فائق الصعوبة، كما أنَّ إطار العمل الذي يستند إليه هذا الحل قد إنهار، وسوف يتطلب حل الدولتين ظهور قيادة فلسطينية موحدة وأكثر قابلية على الحياة، وإجراءات أمنية إسرائيلية أقل تدخلاً في الضفة الغربية، وتعود المشكلة إلى أنَّ رؤية حل الدولتين لم تقترن بأي عملية واقعية لإنجازها في مختلف المساعي الدبلوماسية في عملية السّلام، وهي لا تؤدي إلى تحقيق حل الدولتين، فحقيقة التغيرات على الأرض وأعمال التدمير الممنهجة والمتعمدة للمؤسسات الفلسطينية التي قامت بها إسرائيل أعاقت قيام أي فرصة واقعية للتحرك نحو حل الدولتين، كما تشكل الوقائع الأمنية الإسرائيلية عقبة مادية أمام إنشاء دولة فلسطينية قابلة للبقاء، يمكنها العيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل، وقد نبه النقاد بأنَّ صيغة الأرض مقابل السّلام كانت تذكر عندما كان من المستحيل ذكر عبارة الدولة الفلسطينية، وحان وقت الاعتراف في استحالة تحقيق صيغة الأرض مقابل السلام (براون، 2008).

أما بالنسبة لأولئك الذين يرون بأنَّ مبدأ حل الدولتين أمر صعب التحقيق، فتؤكد رؤية "جيورا أيلاند[4]" بأنَّ فشل حل الدولتين الذي طرحه كلنتون عام 2000م، وأعاد طرحه جورج بوش وتمسك به باراك أوباما، وعدم إمكانية الوصول إلى حل نهائي لتغير العوامل التي ساعدت على إبرام اتفاقيات أوسلو عام 1993م، فالظروف لم تعد مواتية للتسوية، فالقيادة الإسرائيلية اليمينية غير مستعدة للقبول بما كان مطروحاً في السابق، والقيادة الفلسطينية الحالية تفتقر إلى ما كان يتمتع به ياسر عرفات، ولا تستطيع السيطرة على الفصائل الفلسطينية المتشددة، كما أنَّ الولايات المتحدة لم تعد تتمتع بالمركز الدولي نفسه كقوة عظمى على النحو الذي كان عام 2000م (عبد المنعم، 2018: 5).

في حين يعتقد "غدعون ليفي[5]" أنَّ حل الدولتين غير قابل للتنفيذ، وقد بيَّن ذلك في قوله: "أنَّ كلَّ مَنْ يتحدث عن حل

الدولتين إنَّما يريد المماطلة والاستمرار في تبذير الوقت، ولا نية لإخلاء مستوطنات، فإسرائيل لا تبني من أجل أنْ تخلي، ربما سيتم التوصل إلى تسوية ما بوجود كل الكتل الاستيطانية والجدار، لكن لن تكون دولة فلسطينية قابلة للحياة، وإنَّما كيان كالذي نصَّت عليه اتفاقية أوسلو مع إضافات قليلة يستحيل أنْ ينجم عن ذلك حل، وأعتقد أنَّ النضال يجب أنْ يدور حول حقوق المواطن الفلسطيني" (ضاهر، 2014: 88).

إنَّ ادعاء إسرائيل بأحقية سيادتها على الأراضي التي استولت عليها بالقوة لا يقوم على أساس قانوني، ويتعارض مع كل المبادئ الدولية وميثاق الأمم المتحدة، فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي العديد من القرارات التي تعبر عن إدانتهما لسياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، بل ذهبت في بعض قراراتها الصادرة خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي إلى حد اعتبار الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة أنَّها تشكل جرائم حرب وإهانة للإنسانية، وتدين استمرار إسرائيل وتماديها في انتهاك اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م، وتدين بقوة السياسات والممارسات الإسرائيلية، وخاصة ضم أجزاء من الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس، وإقامة مستوطنات إسرائيلية جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة في الأراضي العربية الخاصة والعامة، كما أنَّ هناك العديد من المعاهدات والاتفاقيات وقرارات المؤسسات الدولية التي تدين وتجرم بناء المستوطنات، وتنادي بضرورة تفكيكها، وتعتبرها جريمة بحق الإنسانية بل وجريمة حرب.

ويصل "أيلاند" إلى نتيجة مفادها استحالة التوصل إلى تسوية، ليس فقط لأنَّ أي محاولة محكوم عليها مسبقاً بالفشل، بل لأنَّ تكلفة الفشل من المرجح أنْ تكون مرتفعة، **ويدلل على هذه النتيجة بالأسباب الآتية:**

- بالنسبة للإقليم، فإنَّ الأراضي الواقعة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط صغيرة جداً بالنسبة لدولتين قابلتين للحياة.

- بالنسبة للمستوطنات، فإنَّ أي اتفاق إسرائيلي– فلسطيني يقضي بإخلاء عدد يصل إلى مائة ألف إسرائيلي من ديارهم، وتتجاوز هذه المهمة القدرة السياسية لأي حكومة إسرائيلية، وتجدر الإشارة إلى أنَّه من بين المستوطنات التي سيتعين تفكيكها هي (عوفرا، وبيت إيل، وشيلو، وكريات أربع). وهي مستوطنات لها أهمية دينية وتاريخية، بالإضافة إلى ذلك؛ فإنَّ التكلفة المباشرة لهذا الإجلاء ستكون أكثر من ثلاثين مليار دولار، وهي تكلفة باهظة لا يتحملها الاقتصاد الإسرائيلي.

- بالنسبة للأمن، فإنَّ الانسحاب من (97%) من مساحة الضفة الغربية سيخلق وضعاً أكثر خطورة لن تكون فيه إسرائيل قادرة على الدفاع عن حدودها، ولم يعد من المقبول في إسرائيل تقديم تنازلات مؤلمة وتقبل المخاطر الأمنية.

- لعدم وجود شريك فلسطيني موثوق به وقوي، فإنَّه من المرجح أنْ يؤدي الاتفاق الذي تتخلى فيه إسرائيل عن الأراضي الحيوية إلى سقوط الضفة الغربية تحت سيطرة حركة حماس كما حدث في قطاع غزة، وأصبح المزيد من الإسرائيليين يعتقدون أنَّ الانسحاب من الضفة الغربية – سواءً بعد اتفاق مع السلطة الوطنية الفلسطينية أو من طرف واحد – سيفتح الباب أمام سيطرة حماس، ودرجة الاستعداد للمخاطرة في هذا الصدد أقل بكثير مما كانت عليه في عام 2000م.

- بخصوص مدينة القدس، فحتّى لو كان من الممكن الموافقة على تقسيم المدينة المقدسة بأنْ تصبح الأحياء العربية جزءًا من الدولة الفلسطينية، فإنَّ إسرائيل لن تتخلى عن السيادة الكاملة على جبل الهيكل (المسجد الأقصى)، ولن يقبل الفلسطينيون ذلك.

أما قضية اللاجئين، فلن يتخلى الفلسطينيون عن حقهم في العودة إلى ديارهم، حتّى لو قدَّموا تنازلات متعلقة بعدد الأشخاص الذين سيمارسون هذا الحق، ولا يمكن لإسرائيل أنْ تعترف بهذا الحق (عبد المنعم، 2018: 6–5).

ومما سبق؛ وفيما يخص حلّ الدولتين لإنهاء الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني، يرى العديد من الباحثين بأنَّه حلٌ غير واقعي، وغير منطقي؛ لأنَّ هذا الحل لا يمكن له أنْ يعالج قضيتين أساسيتين، وهما: قضية اللاجئين وقضية فلسطينيي الداخل؛ أي: أنَّه لا يضمن حق العودة للاجئين الفلسطينيين الذين طردوا من أراضيهم وديارهم، كما أنَّ حل الدولتين لا يضمن الحقوق الجماعية لفلسطينيي الداخل الذين يواجهون التمييز العنصري، ويعاملون على أنَّهم مواطنون من الدرجة الثانية.

كما أنَّ الإشكالية العميقة التي يواجهها حل الدولتين الذي تحدَّث عن السّلام والأمن والحل النهائي يجب أنْ ينبع وفق مرجعيات واضحة أساسها قرارات الشرعية الدولية، وانسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م، بما في ذلك المستوطنات الإسرائيلية.

وحتّى في حال نجاح حل الدولتين من إقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967م، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، فلن تشكل تسوية تاريخية عادلة للشعب الفلسطيني تلبي حقوقه المشروعة، هذا بالإضافة إلى محدودية سعة حل الدولتين، في استيعاب المشكلات الجوهرية للصراع الإسرائيلي– الفلسطيني الذي يحل مشكلات ثلث الشعب الفلسطيني، وخُمس الأرض الفلسطينية.

ولكن يبدو للباحث أنَّ خيار حل الدولتين هو الخيار الأكثر جاذبية، وإذا كان تبني هذا الحل هو الأسهل سياسياً، فإنَّ تحقيقه سوف يكون فائق الصعوبة، إذ يتطلب بعض التغاضي عن الملفات الشائكة؛ كملف الحدود والمستوطنات الإسرائيلية واللاجئين والقدس، كما أنَّ حل الدولتين يتطلب وجود دولة فلسطينية ذات سيادة تؤمن بالتعايش السلمي مع إسرائيل، ويبقى هذا الحل محل إجماع واسع على المستويين الإقليمي والدولي، بوصفه وسيلة ضرورية لتسوية الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني، وهذا يعتمد على قدرة الدولة الفلسطينية وقابليتها للبقاء والاستمرار، ويرى الباحث أنَّ خيار حل الدولة الواحدة هو الخيار القادر على احتواء معظم المشكلات والأزمات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، من قضايا اللاجئين والاستيطان والقدس إلى الأزمات الدينية والسياسية، إلّا أنَّ إسرائيل لن تقبل بهذا الخيار.

إنَّ اختلال موازين القوى بين الفلسطينيين والإسرائيليين،

وعدم مناسبة الظروف والمعطيات العربية والدولية، للمطالب والحقوق الفلسطينية، وضعف منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية وانقسامها، وفي ظل عدم اتفاق الفلسطينيين على رؤية واستراتيجية موحدة للصراع مع إسرائيل، والخيارات المتاحة والممكنة للتعامل معه، يُبقي قدرة التعامل مع الخيارات البديلة لحل الدولتين خاضع لهذا الواقع، وهذا بدوره يجعل المطالب والحقوق الفلسطينية تحت سقف الشروط والمطالب الإسرائيلية (الفقعاوي، 2015: 208).

فالاستراتيجية الإسرائيلية قائمة على أساس إدارة الصراع وليس على أساس حل الصراع، وهي تسعى إلى إضعاف الطرف الفلسطيني بكل الطرق والسبل، إلى أنْ يقبل بالخيار الوحيد المتاح إسرائيلياً، وهو الضغط على الفلسطينيين للقبول بـ "صفقة القرن"، وهو ما يُفسر إطالة عملية التفاوض لتغيير الوقائع المادية للأراضي الفلسطينية، من استمرار مصادرة الأراضي، وتسارع وتيرة الاستيطان في الضفة الغربية والقدس.

نتائج الدراسة

بعد عرض المعطيات المختلفة لحيثيات الدراسة فقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج؛ وهي تتمثل بما يأتي:

1. إنَّ حل الدولة ثنائية القومية، كبديل لرفض إسرائيل الانسحاب إلى حدود عام 1967م وإقامة الدولة الفلسطينية من جهة، وكبديل آخر لـ "الأبارتهايد[6]" الذي تكرسه إسرائيل، سيحدث تغييراً ديمغرافياً لصالح الفلسطينيين، وهو ما لا يمكن القبول به من جانب إسرائيل.

2. إنَّ تحقيق خيار الدولة ثنائية القومية يحتاج إلى موافقة الفلسطينيين والإسرائيليين، فبالنسبة للإسرائيليين لديهم دولة قوية وقائمة على الأرض، في حين الفلسطينيون فما يزالون تحت الاحتلال، ولم يحصلوا بعد على حق تقرير مصيرهم، وعلى أي حال، فإنَّ خيار الدولة الواحدة "ثنائية القومية" سيواجه معارضة من أغلبية الإسرائيليين، والفلسطينيين، فمن الصعب تصور أنْ يعيش كلا الشعبين في دولة واحدة، فالثقة بين الطرفين منعدمة، ولا رغبة لديهما بمشاركة المصير الواحد، وقد تثبت النزاعات الانفصالية عند الطرفين قوتها عند حصول أي أزمة سياسية؛ مما سيؤدي في النهاية إلى الانفصال، وأنَّ الحل يكمن في حل الدولتين.

3. إنَّ حركة فتح التي تقود النظام السياسي الفلسطيني تبنت فكرة الدولة الفلسطينية الديمقراطية عام 1968م، وذلك على كامل الأرض الفلسطينية، والتي لم تلقَ تأييداً من الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة وإسرائيل، وقد تبنت الحركة بعدها البرنامج السياسي المرحلي عام 1974م (برنامج النقاط العشر) الذي يقرُّ بإقامة دولة فلسطينية على أي جزء من أرض فلسطين يتم تحريرها أو تنسحب إسرائيل منها، أما برنامج الحركة بعد التسوية السياسية هو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م وعاصمتها القدس الشرقية، ضمن نطاق حل الدولتين، وضمن ما تمَّ التوقيع عليه في اتفاقية أوسلو عام 1993م، كمشروع مرحلي منبثق عن البرنامج السياسي المرحلي، وضمن مبادرة السّلام العربية في عام 2002م، أما الرؤية الاستراتيجية الثابتة للفلسطينيين فهي إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل التراب الوطني الفلسطيني، القادرة على احتواء وتمثيل كل أطياف ومعتقدات الشعب الفلسطيني، مسلمين، ومسيحيين، ويهود.

4. تستشرف الدراسة سيناريو السير باتجاه عملية تسوية سياسية جديدة، من خلال عقد مؤتمر دولي للسّلام يكون أطرافه مرجعية لعملية التسوية النهائية للقضية الفلسطينية، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م، وعاصمتها القدس الشرقية، في إطار زمني محدد ضمن سيناريو "حل الدولتين" على أساس قرارات الشرعية الدولية.

الهوامش:

1. إيلان بابيه: هو مؤرخ إسرائيلي ينتمي إلى تيار المؤرخين الجدد الذين قاموا بإعادة كتابة تاريخ الصهيونية، درسَ بجامعة حيفا، ويعتبر بابيه من أبرز دعاة حل الدولة الواحدة، كما أنَّه من مؤيدي مقاطعة المؤسسات التعليمية الإسرائيلية.

2. فريدريك ويليام دى كلارك: هو سياسي ومحامي جنوب أفريقي، وآخر رئيس أبيض لجنوب أفريقيا. امتدت ولايته من عام 1989م إلى عام 1994م، حاصل على جائزة نوبل للسّلام، وقد قام كلارك بعدة تعديلات أدت إلى إنهاء "الأبارتهايد" عام 1991م، كما قاد حوارات عدة مع المجلس الإفريقي القومي بقيادة "نيلسون مانديلا" أدت إلى تشكيل أول حكومة متعددة الأعراق في تاريخ البلاد.

3. ناثان براون: كبير الباحثين في مؤسسة كارنيغي للسّلام، وأستاذ علوم سياسية وشؤون دولية ومدير برامج دراسات الشرق الأوسط في جامعة جورج واشنطن.

4. جيورا أيلاند: هو رئيس سابق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي، ويعمل كأحد كبار الباحثين في معهد دراسات الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب. وهو يعتبر الأب الروحي لِمَا أطلق عليها "صفقة القرن"، والتي تتضمن تسوية إقليمية وتوسيع قطاع غزة نحو سيناء.

5. غدعون ليفي: صحفي إسرائيلي مدافع عن حقوق الفلسطينيين ومؤيد إلى حل الدولة الواحدة.

6. الأبارتهايد: هو نظام الفصل العنصري الذي حَكمت من خلاله الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا من عام 1948م، وحتى تم إلغاء النظام بين الأعوام 1990م– 1993م، وأعقب ذلك انتخابات ديمقراطية عام 1994م، وقد هدف نظام الأبارتهايد إلى خلق إطار قانوني يحافظ على الهيمنة الاقتصادية والسياسية للأقلية ذات الأصول الأوروبية.

المصادر والمراجع العربية:

- أبو سيف، عاطف ومصطفى، مهند. (2011). مشهد المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية من قضية احتلال إلى قضية اعتراف. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار".
- الاحتلال يعيق تحقيق النمو الاقتصادي ويغلق نافذة حل الدولتين. (2013). الموقع الإلكتروني: وكالة معاً الإخبارية، استرجاع 20/8/2020، متاح على الرابط الآتي:

http://www.maannews.net/Content.aspx

- الأستاذ، يوسف. (2010). الأحزاب السياسية العربية في إسرائيل ودورها في الكنسيت 2009–1967، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة الأزهر، غزة.
- بابيه، إيلان. (2010). الصهيونية والحل القائم على دولتين فلسطين إلى أين حل الدولة الواحدة أم حل الدولتين (ترجمة المركز القومي للترجمة). القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- براون، ناثان. (2008). زوال حل الدولتين، الموقع الإلكتروني: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، استرجاع 16/10/2020، متاح على الرابط الآتي:

https://carnegie-mec.org/2008/05/09/ar-pub

- بعد قيام إسرائيل بقتل حل الدولتين حل الدولة الواحدة يحظى بزخم جديد بسبب التطورات الأخيرة. (2018). الموقع الإلكتروني: الإمارات اليوم، استرجاع 7/10/2020، متاح على الرابط الآتي:

https://www.emaratalyoum.com/politics/repo

- جقمان، جورج. (2005). ندوة المنعطف الفلسطيني الراهن بعد إخلاء قطاع غزة. بيروت: مجلة الدراسات الفلسطينية، 16 (64): 5 – 21.
- حسن، سامي. (2020). هل تكون الدولة ثنائية القومية مدخلاً للدولة الديمقراطية العَلمانية، الموقع الإلكتروني: العربي الجديد، استرجاع 7/12/2020، متاح على الرابط التالي:

https://www.alaraby.co.uk

- الحسيني، مصطفى. (2008). غروب حل الدولتين. بيروت: مجلة الدراسات الفلسطينية، 19 (76): 31 – 41.
- حماد، مجدي. (2011). السّلام الإسرائيلي استراتيجية التسوية. بيروت: باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية.
- الخالدي، كمال. (1999). فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين خيار سياسي مطروح أم تطور تراكمي مقصود. بيروت: مجلة الدراسات الفلسطينية، 10 (37): 3 – 23.
- زريق، رائف. (2011). حل الدولة الواحدة من الصراع حتّى الموت إلى جدلية السيد العبد. بيروت: مجلة الدراسات الفلسطينية، (86): 128 – 142.
- سوبرغ، دانا. (2015). دي كلارك إذا فشل حل الدولتين ستجد إسرائيل نفسها في مشكلة. لندن: صحيفة الحياة اللندنية، (7186): 9 – 22.
- ضاهر، بلال. (2014). مقابلة خاصة مع الصحافي الإسرائيلي غدعون ليفي حل الدولتين غير قابل للتنفيذ وقد فاتنا القطار. رام الله: مجلة قضايا إسرائيلية، (55): 84 – 90.
- عبد المنعم، عامر. (2018). الخاسرون والرابحون في صفقة القرن. إسطنبول: المعهد المصري للدراسات.
- عودة، محمد وأبو سيف، عاطف. (2009). أزمات المشهد السياسي الفلسطيني مساهمة في البحث عن مخرج. رام الله: معهد السياسات العامة.
- فرسخ، ليلى. (2015). بدائل التقسيم في فلسطين التحديات السياسية وأطر العمل. بيرزيت: معهد دراسات التنمية.
- الفقعاوي، وسام. (2015). التسوية السياسية الفلسطينية الإسرائيلية ومستقبل حل الدولتين، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، الإسماعيلية، مصر.
- قرار تقسيم فلسطين ووضع القدس فيه. (2017). الموقع الإلكتروني: الجزيرة نت، استرجاع 27/2/2021، متاح على الرابط الآتي:

https://www.aljazeera.net/news/alquds/2017

- مخادمة، ذياب. (1999). المدخل إلى القضية الفلسطينية. عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط.
- مركز التخطيط الفلسطيني "أ". (2011). نص طلب انضمام دولة فلسطين إلى الأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر عام 2011م. غزة: مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، (30 – 31): 291–296.
- مركز التخطيط الفلسطيني "ب". (2011). نص وثيقة صائب عريقات للاعتراف بالدولة الفلسطينية بالأمم المتحدة، غزة: مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، (30 – 31): 253 – 261.
- مناع، معين. (2009). مستقبل الدولة الفلسطينية في ظل حل الدولتين، الموقع الإلكتروني: فلسطين اليوم، استرجاع 22/9/2020، متاح على الرابط الآتي:

https://paltoday.ps/ar/post/63282

- مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (2008). حديث صحفي للأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى يصف فيه الحديث عن جهود إقامة دولة فلسطينية مجرد وهم وسراب، بيروت: مجلة الدراسات الفلسطينية، 19 (76): 202 – 207.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (2012). تصريح صحافي للرئيس محمود عباس يقول فيه إنّ حل الدولتين خيار السلطة الفلسطينية الأول والأخير وأنَّ حل السلطة غير وارد، بيروت: مجلة الدراسات الفلسطينية، 23 (91): 1 – 3.
- هلال، جميل. (2010). فلسطين إلى أين حل الدولة أم الدولتين (ترجمة أحمد البشاري). القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- يفتاحئيل، أورن. (2012). الإثنوقراطية سياسات الأرض والهوية في إسرائيل– فلسطين (ترجمة سلافة حجاوي). رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار".

المصادر والمراجع العربية مترجمة:

- *Arab sources and references (Translated):*
- *Abu Saif, Atef and Mustafa, Mohannd. (2011). The scene of Israeli-Palestinian negotiations from the issue of occupation to the issue of recognition. Ramallah: The Palestinian Forum for Israeli Studies, "Madar."*
- *Israeli occupation inhibits the economic growth and closes the window for the two-state solution. (2013). Website: Maan news Agency, Retrieval 20/08/2020, available on the following link:*
- *http://www.maannews.net/Content.aspx*
- *Al-Ostad, Yousef. 2010. Arab political parties in Israel and their role in the Knesset 1967- 2009, (Unpublished master's thesis), Deanship of Postgraduate Studies, aL-Azhar University, Gaza.*
- *Pappé, Ilan. (2010). Zionism and the two-state solution Palestine to where is the one state or the two-state solution*

(The National Translation Centre translation). Cairo: National Translation Center.

- Brown, Nathan. (2008). The Demise of the Two-State Solution, website: Carnegie Middle East Centre, Retrieval 16/10/2020, available on the following link:
- https://carnegie-mec.org/2008/05/09/ar-pub
- After Israel's killing of the two-State solution, the one-State solution is gaining new momentum because of recent developments. (2018). Website: UAE today, Retrieval 7/10/2020, available on the following link:
- https://www.emaratalyoum.com/politics/repo
- Jagman, George. (2005). Palestinian Current Juncture Seminar after the Evacuation of Gaza Strip. Palestinian Studies Journal, Beirut, 16 (64): 5-21.
- Hassan, Sami. (2020). Is a bi-national state an entry point for a secular democratic state, Website: The New Arab, Retrieval 7/12/2020, available on the following link:
- https://www.alaraby.co.uk
- Al - Husseini, Mustafa. (2008). The two - state solution sunset. Palestinian Studies Journal, Beirut, 1999 (76): 31-41.
- - Hamad, Majdi. (2011). Israeli peace is a strategy of settlement. Beirut: Researcher for Palestinian and Strategic Studies.
- Al-Khaldi, Kamal. (1999). The idea of bi-national state in Palestine is a political choice or an intentional cumulative development. Palestinian Studies Journal, Beirut, 10 (37): 3-23.
- Zreik, Raef. (2011). The one - state solution from conflict to death to Mr. Alabed arguement. Palestinian Studies Journal, Beirut, (86): 128-142.
- Soberg, Dana. (2015). De Clark If the two - state solution fails, Israel will find itself in a problem. London Life Newspaper, London, (7186): 9-22.
- Daher, Bilal. (2014). An exclusive interview with Israeli journalist Gideon Levi The two-state solution is inapplicable and we missed the Chance. Israeli Issues Journal, Ramallah, (55): 84-90.
- Abdel Monim, Amer. (2018). Losers and winners from the deal of the century. Istanbul: Egyptian Institute for Studies.
- Owda, Mohammad and Abu Saif, Atef. (2009). Crises Palestinian political contribute to find an exit. Ramallah: Institute of Public Policy.
- Farsakh, Layla. (2015). Partition alternatives in Palestine, political challenges and frameworks. Birzeit: Institute of Development Studies.
- Al-Faqawi, Wesam. (2015). Palestinian-Israeli Political Settlement and the Two-State Solution future, (unpublished PHD thesis), Faculty of Commerce, The Suez Canal University, Ismailia, Egypt.
- Partition of Palestine which includes Jerusalem. (2017). Website: Al Jazeera Net, Retrieval 27/2/2021, available on the following link:
- https://www.aljazeera.net/news/alquds/2017
- Makhdma, Deyab. (1999). The entrance to the Palestinian issue. Amman: Centre of the Middle East Studies.
- Palestinian Planning Center "A". (2011). The request text for accession of the State of Palestine to the United Nations in September 2011. Palestinian Planning Center journal, Gaza (30-31): 296-291.
- Palestinian Planning Centre "B". (2011). Saeb Erekat's document for the Recognition of the Palestinian State in the United Nations, Palestinian Planning Center journal, Gaza (30-31): 253-261.
- Manna, Moen. (2009). The Palestinian State future under the Two-State Solution, Website: Palestine Today, Retrieval 22/9/2020, available on the following link:
- https://paltoday.ps/ar/post/63282
- Institute for Palestine Studies. (2008). An interview for the Secretary-General of the LAS Amre Mousa describing the efforts to establish a Palestinian State as a mere illusion and mirage, Palestinian Studies Journal, Beirut, 1999: 202-207.
- Institute for Palestine Studies. (2012). At the press release by President Mahmoud Abbas states that the two-state solution is the first and final Palestinian Authority option and one- state solution is out of the question, Palestinian Studies Journal, Beirut, 23 (91): 1-3.
- Helal, Jamil. (2010). Palestine to where, the State Solution or the Two States (Ahmed Al-Bashari Translation) Cairo: The National Translation Center.
- Yaftahel, Oren. (2012). Ethnocratic Land and Identity Politics in Israel-Palestine (Solva Hijawi Translation). Ramallah: The Palestinian Forum for Israeli Studies, "Madar."

المصادر والمراجع الأجنبية:

- Berger, A. (2010). Israel and Palestine Tow States for peoples If Not Now, when?. Boston, USA: Boston Study Group on Middle East Peace.
- Faris, H. (2013). The Failure of the Two State Solution the Prospects of One State in the Israel– Palestine Conflict. New York, USA: I.B. Tauris & Co. Ltd.